سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي

من قلب الدمار يلوح في الأفق شعاع النصر

حرية – العدد (٨) ٢٠١٢/١٠/٢٩

الدفاع عن بشار أو الموت بالانتظار

علي الشيخ منصور

يبدو النظام السوري أكثر هلعا من السابق، حيث تتزايد خسائره بشكل يومي، وتتفاقم أزمته الاقتصادية يوما بعد آخر، ولا يبدو حلفاؤه بأفضل حالاً من السابق، وحتى في المستوى العسكري تتزايد المساحات التي يفقد السيطرة عليها كل يوم، مقابل تطور في موازين قوى المعارضة السياسية والعسكرية، باتجاه تنظيم صفوفها وتوحيد رؤيتها، استعدادا للحظة الصفر. وحتى في المستوى الاجتماعي يبدو أنه فقد الكثير من مؤيديه في أوساط الأغلبية الصامتة التي كانت تأمل أن يُقدم النظام على حزمة من الإصلاحات الجدية لإخراج سوريا من مازق الحرب الأهلية، وهو ما رتب عليه البدء بإجراءات تهدف لاستعادة الوحد لجبهته المتصدعة، وبشكل خاص فيما يخص الأقليات التي افترض أنه الحامي الوحيد لها والمدافع الشرس عن مصالحا، حتى لو لم تُدرك ذلك، وفي هذه الحالة لابأس من اعتقال البض، قتل أشخاص، تفجير هنا وآخر هناك، فهو لا يملك إلا سلاح القتل والتفجير، ويبدو أن استخدامه بات ضروريا لزج هذه الأقليات في حربه المقدسة، أو جعلها تدفع ثمن عدم مشاركتها في الحرب ضد إرهاب المجموعات السلفية المسلحة.

ففي مراجعة سريعة لشهر تشرين الأول/ اكتوبر، نجد في صباح اليوم الثاني منه اعتقال الناشط الحقوقي في الدفاع عن حقوق الإنسان المحامي خليل معتوق، وفي ٢١ منه جرى تفجير سيارة مفخخة في باب توما أدت لمقتل ١٣ شخصاً وإصابة ٢٩ آخرين، وفي صباح الخميس ٢٥ منه تم اغتيال الأب فدي حداد وألقي جثمانه في أمام منزله في بلدة قطنا، واستمر المسلسل في يوم السبت ٢٧ من ذات الشهر بتفجير سيارة مفخخة في الشارع العام أمام كنيسة السريان في مدينة دير الزور مما أدى لمقتل خمسة أشخاص وحدوث تشوهات كبيرة في واجة الكنيسة وأضرار في الأبنية المجاورة.

بالطبع ليس هذا كل شيء، إذ سبق هذا الشهر تفجيرات واغتيالات للكثير من ناشطي الأقليات في الثورة السورية، وستستمر هذه الأعمال الإجرامية ما استمرت الثورة، تلك الثورة التي تسير نحو النصر مهما كان الثمن، بينما نظام الأسد فاقد الشرعية يُصر على شعاره «الأسد أو نحرق البلد» بل يُصر أكثر من ذلك على إحراق المنطقة ككل، وهو ما يُفسر التفجيرات التي تدوي أصواتها وتكثر ضحاياها في لبنان والعراق وصولاً إلى التهديد بالحرب مع تركيا، وفي كل مكان.

وهذا النظام لا يقبل حياد الأقليات في سوريا، ولا تعاطفها، ففي الحرب التي تستهدف وجوده أصلاً، يريد من الجميع أن يكونوا شركاء في إجرامه وشركاء في إحراق البلد، لذلك لم يكتف بالشبيحة الذين يقومون بما تخجل أجهزته العسكرية والأمنية عن ارتكابه من جرائم، بل أخذ منذ أشهر ينظم مليشيات محلية في كل منطقة باسم اللجان الشعبية، يتم تزويدها بالسلاح والذخيرة واللباس، مقابل التوقيع على وثيقة استلام السلاح مع تقديم تقرير بتاريخ ومكان استخدامه.

وإذ يؤكد البعض رفضهم تلك العروض المغرية، فإن الكثيرين من ضعاف النفوس يقبلون هذه المهمات القذرة، وخصوصا على الحواجز الأمنية بحجة الدفاع عن أحيائهم، وأمن القاطنين فيها، لكنهم في الحقيقة يمارسون الإساءة للمدنيين، واستفزاز السكان، والتحرش بالسيدات، وهم في المحصلة يشكلون جزءا من تركيبة الفساد الراهنة في مجتمعنا، ويدافعون عن النظام ضد الثورة والشعب.

الافتتاحية

هدنة العيد وأزمة الضمير!

سامي شيحان

لا أعتقد للحظة واحدة أن الأخضر الإبراهيمي كان واهما بإمكانية أن يلتزم النظام السوري بهدنة عيد الأضحى التي دعا إليها، لكنه أراد أن يستفيد من سمعة الحاوي المغاربي الذي يخرج الثعبان من وكره، فقرأ على الأسد تعويذة الهدنة دون أن يمنحه هذا الأخير شرف إعلان موافقته، ليكتشف الحاوي مجددا مخرج «الضمير»، إذ لم يحصل سي الإبراهيمي على أية ضمانات لوقف إطلاق النار خلال العيد، فاستنتج «أن هذا الأمر لا يتطلب ضمانات، بل يتوقف على وعد الأشخاص الذين سيقولون انهم سيوقفون القتال والتزام ضميرهم بذلك».

وكان الأسد واضحاً في دعمه «أي جهود مخلصة لإيجاد حل سياسي للأزمة على أساس احترام السيادة السورية ورفض التدخل الخارجي» فهو أعلن منذ البداية عن مؤامرة خارجية لم يُصدقها أحد، مع ذلك إذا استطاع الإبراهيمي القضاء على هذه المؤامرة غير الموجودة، فالأسد سيتعاون معه بالتأكيد.

غير أن حصيلة اول أيام الهدنة المزعومة من القتلى بلغت أكثر من ٩٠ شخصاً، من بينهم خمسة ضحايا سقطوا جراء تفجير سيارة أو اثنتين في حي الزاهرة بدمشق، وفق اعتراف التلفزيون السوري، بينما الأرقام الحقيقية لهذا التفجير أضعاف ذلك بكثير، فهل تكفي الأرقام السابقة ليقتنع الإبراهيمي أن ثعبان سوريا أو أسدها لم تنفع معه التعاويذ التي قرأها، لأن الرئيس يكذب بكل بساط، ولا ضمير يوقف شهوة القتل لديه، وبالتالي لا حلّ في سوريا أو خلاص للشعب السوري إلا بالقضاء على هذا النظام المجرم ورحيل الأسد.

حرية – العدد (٨) ٢٠١٢/١٠/٢٩

السويداء هدوء ما قبل العاصفة:

عاصي أبو نجم.

نصبت سلطة الأمر الواقع في مطلع شهر تشرين أول ٢٠١٢ ، عدداً من راجمات الصواريخ شرق تل الحديد، لجهة الغرب من مدينة السويداء، وقامت لمدة أسبوع بالقصف منها، فصمّ دويها آذان المدينة الوادعة، وقطع انهمامها بذاتها، حين أضيء سواد ليلها برشقات الصواريخ المغادرة إلى مستقرها التدميري في السهل، سهل حوران.

الثورة:

يبدو الشرخ في السويداء بين المجتمع المدني والأهلي على أشده، حيث تلقفت القوى والتجمعات السياسية والنقابات وفعاليات المجتمع المدني ومجموعات الشباب المثقف واليقظ، جمر اللهب من جسد البوعزيزي، وبدأت تبحث عن قيمها وامتداداتها وجسدها في واقع سوريا ككل، والمحافظة والطائفة، عن الوسائل الممكنة لصنع جسور الإنتقال إلى الحالة الثورية السورية.

في حين وقفت بالمقابل والضد لها، مع بدء الحريق في الجسد السوري، مجموعة العلاقات النمطية التقليدية، من مؤسسات دينية وروابط عائلية، بتوجيه من التسلطية الأمنية–السياسية، عبر التحريض والتخويف المباشر، وتوريط المجتمع المحلي في سلسلة من المعارك العبثية، التي هددت باستعادة أحداث قديمة مؤلمة للصراع السياسي داخل الجبل، مما دفع بالأمور إلى حيز التحييد والتجميد، والركون إلى الزمن مبدئياً.

لكن للثورة جمر متوهج في السويداء، بعيداً عن التوازن والغلبة، يلتهم ببطء وروية، رواية السلطة ويكذبها، في مظاهرات الشباب والعنف الممارس ضدهم، وإعتصامات النقابيين، في التضامن مع المعتقلين وأهاليهم، وكسر جدران الخوف بالتحدي، ورفض الخضوع لمن يمسكون اليوم بزمام الأمور في المدينة، عبر المناشير وهتافات الطلبة والرسم على الجدران، والبيانات السياسية للقوى القديمة وحديثة الولادة، والدعم لمقاتلي الجيش الحر في المناطق الثائرة.

يقول المحامي رياض: «إننا نقاوم بكل الأشكال المتاحة، تاريخ المدينة يتسرب من خلالنا ألماً وأملاً، لكن سلطة الأسد الطائفية قررت استيعاب الثورة في السويداء، لإنها تقدم نفسها كحامية للأقليات في وجه المد السني، فسعت إلى منع مدّ الثورة لدينا بعناصر القوة الداخلية، وعملت على مواجهة المتظاهرين بالعنف الشديد دون القتل، مكتفية بالتعذيب كي لا نصنع أبطالاً من الشهداء يُغذون مقاومتنا للاستبداد، وعملت على الإعتقال لكل من تصل يدها إليهم وتحييدهم، وأبقت على صلات عائلية كصمامات أمان مفتوحة، تحول دون تحول الإحتقان إلى انفجار.»

لكن مسيرة الثورة تفاجئ الجميع، ففي حين لم تتمكن المظاهرات من التجمع والحشد إلا لوقت قصير نسبياً، إلا أن تشييع الشهيدين معين رضوان وصفوان شقير كان مذهلاً، حيث خرج عشرات الآلاف في السويداء والقريا في تشييعهما، وهما ثائران قضيا بتفجير سيارتهما بتاريخ ٥-٧-٢٠١٢، يقول حسين ابن عم لمعين: «كنا نحاول طيلة أسبوعين تنظيم مظاهرات حاشدة، نجحنا مرة وفشلنا عدة مرات، واعتقل عدد كبير من الناس وتعرضوا لعنف شديد حاقد، مما ولد اليأس في النفوس، لتأتي عملية الإغتيال وتفجر كامل المكبوت لدينا، كان التشييع مهيباً، كان يوماً لا ينسى، عبرت فيه المحافظة علانية عن رفضها لنظام الأسد.» وفي حين تتوافق الإجابات بعد ذلك عن سبب انكفاء المدينة وسكونها، فمن قائل بسياسة السلطة في سد الذرائع، إلى خلو المدينة من الشباب تقريباً، إلى وضع خاص لطائفة الموحدين الدروز، لكن الواضح أن طبيعة الصراع المحتقنة فيها لأسباب كثيرة، لم تتجاوز بعد عتبة الإنفجار.

الإغاثة:

من البعيد تبدو السويداء جزيرة هادئة في محيط متلاطم، يغري زمنها الظاهري المنبسط الخارجين من ضفاف الموت في المناطق المجاورة، ينزحون إليها بالآلاف، من درعا وريف دمشق وحمص، يشعرون بالآمان فيها على ما يروي أبو محمد الدوماني: «كان من الأفضل لو اختبرنا هذه المشاعر الدافئة لأبناء الجبل الأشم في ظروف أفضل، لكننا جئنا إلى هنا ملهوفين، وقد تم احتضاننا، نخجل من هذه المساعدة الطيبة، ونود يوماً لو استطعنا رد الجميل.» ويخفي في عينه دمعة تخبر عن مرارة النزوح، والبيت المهدوم، وشقاء العمر الضائع. تقول سناء وهي ناشطة في مجال الإغاثة: «نحاول قدر الإمكان جعل إقامة النازحين أقل وطأة، علهم ينسون مآسيهم، نقدم الدعم النفسي للأطفال، لكن الحزن يبدو مخيماً عليهم أيضاً. لا شيء يمكنه محو هذه الذكريات البغيضة من عقولهم.» وتحدثنا عن سخاء الناس والمغتربين، وفوضى الإغاثة أحياناً، وصعوبات البحث عن بيوت لائقة، بعد أن تجاوز العدد الآلاف، ورفع أسعار الإيجار من قبل السماسرة وبعض ضعاف النفوس، وما يقابل ذلك من حالات عطاء مذهلة، في ما يعكس حالة سورية بامتياز.

الهيئة الروحية:

أبو خالد سياسي مخضرم، تعرض مراراً للاعتقال، في زمن الأسد الأب والإبن، يدرك ابن الستين عاماً مرارة الشرخ الذي يسعى نظام الأسد الطائفي، في زرعه، حتى بين أبناء الطائفة الواحدة، ويحدثنا بناءً على معلومات لم نتأكد من صحتها من طرف ثانٍ قائلاً: «سمعنا منذ فترة بعقد اجتماع بين أحد المستشارين لخامنئي، وأعضاء من مشيخة عقل الطائفة الدرزية، وكان اجتماعاً عاصفاً انتقل إليه انقسام الشارع، وتحول إلى ظرف استقطابي بامتياز، وذلك على أثر دعوة المستشار الإيراني رغبة الجمهورية الإسلامية في تسليح الطائفة وانشاء مليشيات عسكرية فيها، مقابل القول بأصول شيعية للطائفة الدرزية، مما استوجب رد فعل شديد العنف من قبل بعض الحاضرين، واعتبارهم أن هذا هو تدخل في شأن عقائدي خالص، لا يجوز لأحد المساس به، وهو فضلاً عن ذلك تلفيق علني خالص لحقائق تاريخية.»

ويطرح أبو خالد مجموعة من التساؤلات الملحة برأيه، تتعلق بمصلحة أحد الوارثين لعباءات المشيخة في توريط الطائفة في حمام دم، وهو يعود حسب رأيه إلى آلية التوريث القائمة ومفاعيلها الرجعية يقول: «في لبنان وفلسطين تكون المشيخة موقعاً دنيوياً–روحياً، يتم انتخاب أعضائها من بين المرشحين إليها، من قبل كامل أعضاء الهيئة الروحية، فالغرض المباشر من هذا المنصب هو إدراة الشؤون الدنيوية للطائفة، ولذلك فإن القرار فيه يتطلب المسؤولية الناتجة عن الكفاءة، وتلعب الوراثة فيه دوراً تعطيلياً، لانعدام المسائلة والمحاسبة.»

أبو خالد وهو اليساري البارز يشيد بمواقف بعض المشايخ، ويقلل من أهمية الإجتماع بناء على نتائجه، لكنه يؤكد على ضرورة تشكيل هيئات مدنية منتخبة، تقوم بحماية السلم الأهلي، ومحاربة دسائس السلطة الطائفية، وتكون إنجازاً ثورياً حقيقياً منتزعاً من براثن السلطة المتهاوية.

الخدمة الإلزامية والإحتياط:

يبلغ عدد المطلوبين إلى خدمة الإحتياط من أبناء المحافظة ما يزيد على الستة آلاف، وضعفهم تقريباً من المطلوبين للسوق العام، وتتناهى نسب الإستجابة إلى أرقام هزيلة، فمثلاً التحق طوعاً ٢٥ شاباً «تقطعت بهم السبل» على حد وصف أحد موظفي شعبة تجنيد السويداء، وصارت عملية القبض تتم على الحواجز وإن كانت لحد الآن خجولة. وذلك في حين لا يكاد يمر فيه يوم دون خروج الناعي في الصباح الباكر، لينعي عبر مكبرات الصوت شهداء الوطن، في طقس –سابق على الثورة– لا يشارك السويداء فيه أحد، وقد زاد عدد الشهداء فيها من الجيش والقوات المسلحة عن ٢٠٠ شهيد، وهم بالمعظم الغالب من المجندين الإلزاميين الذين تمت ترقيتهم بعد استشهادهم إلى رتبة ملازم شرف، وقد صارت مآتمهم في الآونة الأخيرة، حزناً كامداً تخلو من أي إشارة موالاة أو محاباة، وغالباً ما صارت عملية طرد ممثلي السلطة القادمين لتقديم واجب العزاء طقساً إضافياً يكمل إنقلاب المزاج العام وغضبه من كثرة آلاعيب السلطة الطائفية بدم أهل الجبل، كما يقول عزت وهو مهندس يختبئ منذ أسابيع نتيجة طلبه إلى خدمة الإحتياط: «إلى أين يريدون أخذنا؟ إلى الموت، الموت المجاني دفاعاً عن عائلة السلب والنهب، ويراد لذلك توريط الطوائف والأقليات، عبر رمي المجندين المساكين عزلاً تقريباً على الحواجز لقتلهم، وتوريطهم وأهلهم وطوائفهم في إثم الدم، في إثم عار لن يمحى.» ويقول ابن الثلاثين عاماً والأب لطفلين: «إذا تم إلقاء القبض عليّ وتمت قيادتي مخفوراً لخدمة الإحتياط، ستكون معركتي الشخصية عبر الإنشقاق عن مؤسسة الزيف هذه والإلتحاق بأبطال الجيش الحر.»

وفي هذا السياق يقول عبدالله وهو مجند فار من كتيبة مقاتلة في درعا: «قال لي الضابط المسؤول المباشر عني حين ألححت في طلب الإجازة المتأخرة خمسة أشهر في ظروف الإحتفاظ القسري المقيتة: إن ثمنك رصاصة مني وكمشة رز وبضعة زلاغيط من أهلك في تشييعك كشهيد للوطن، حينها أدركت معنى المهزلة التي كنا نعيشها، معنى هذه الكذبة الكبيرة المسماة بالدفاع عن الوطن»

السويداء اليوم محاصرة بواقعها، تعيش زمنها الخاص، بترقب وحذر، هناك الكثير من المغريات والغاوون، هناك من يريد بها شراً لحسابات مصالح، لكنها كما أثبت سياق الثورة فيها، حرة بطبعها، ترفض مواقف الذل، وترفع من شأن أبطالها، وهي حين تتأخر في حسم موقفها الكلي، فإنها لا تتأخر بالثأر اليومي لكرامة السوريين.

حكاية الفقر والقهر

العشوائيات في سوريا .. البناء المنظم هو الاستثناء

نعيم نصار

سيذكر ملايين السوريين كيف عمّروا بيوتهم المخالفة على عجل، يعمرون كأنهم يسرقون، على عجل. خائفون من البلدية وشرطتها، وخائفون من الشرطة المدنية، وأكبر خوف هو من مراسيم تنظيم السكن التي كتبت وجهزت لبلاد أخرى غير سوريا.

ويكفي أن تمر بعشوائيات ركن الدين المنتشرة حتى آخر جبل قاسيون لتعرف أي وضع اقتصادي فرض على السوريين ليعمروا بيوتهم بكل هذه العجلة والسرعة.

غرف كبريتية متلاصقة.. تحكي قصة أصحابها الموظفين والعاملين والفلاحين الذين هجروا قراهم وأتوا إلى دمشق، غرف تظهر من الخارج بلا أي قميص اسمنتي، عارية ..حجارتها ترتجف كأنها تعرف دورها .. بيوت السوريين تحكي قصة علاقتهم مع السلطة التي عاملتهم كأنهم عابرين في أوطانهم.

أرقام وبشر خلفها ..

هناك إحصائية رسمية نشرها المكتب المركزي للإحصاء عام ٢٠٠٧ تقول أن ٥٠٪ من السكن الإجمالي في سورية عشوائي، ٤٥٪ من سكان دمشق يعيشون في مناطق مخالفات، ٣٥٪ من سكن حلب مخالفات، ونضيف إلى هذا الكلام الإحصائي أن مسودة الاستراتيجية الوطنية للإسكان الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تقول: أن مناطق السكن العشوائي في سوريا قد تزايدت بنسبة ٢٢٠٪ بين أعوام ١٩٩٤ و٢٠١٠.

بناء على الكلام السابق، فإن كل اللغو الحكومي الذي كانت تصدره الصفحات الأولى في الصحف الثلاث وشقيقتهم (الوطن) وفي نشرات الأخبار عن تحسين شروط حياة المواطنين، كان عبارة عن كذب ممنهج جرى تسويقه للناس من باب إشغالهم بغير الحقائق اليومية التي يعيشونها.

فبينما كانت وزارة الإدارة المحلية تشرح المرسوم ٥٩ للمواطنين، كانت الغرف المخالفة ترتفع في الأحياء المخالفة، لا سيما أيام الخميس والجمع والعطل والمناسبات الدينية والقومية والوطنية، وفي تسعينيات القرن الماضي كان المهندس المشرف يتقاضى رشوة عن كل متر مربع بناء ألف ليرة سورية وذلك في أحد مناطق المخالفات، ولمن لا يدفع الرشوة هذه كانت ورش البلديات جاهزة للهدم، ومتابعة التعامل القانوني مع المواطن الذي خالف تعليمات المرسوم ٥٩ وما قبله وما بعده من مراسيم.

ألوان متعددة للفساد

لكي يكتمل مشهد البؤس البشري عند فقراء البلاد، فإن الفساد الذي يعيشونه متعدد الأوجه فالمرسوم ٥٩ السيء الذكر ينص على حبس المهندسين والعاملين في المكاتب الفنية ورئيس البلدية إذا حدثت مخالفة سكنية واحدة في القطاع السكني الواقع تحت إدارتهم إضافة لحبس المواطن المخالف.. ويمكن تصنيف كل هذا التشدد في المرسوم بأنه تشدد لفظي فقط، فعلى أرض الواقع جرى عكسه تماماً حيث

زادت نسبة الرشاوى عن السابق، وصار تجار البناء يتفننون في أساليب الالتفاف على أية ضبوط قانونية تجري بحقهم إذا قررت البلدية إجراء حملة على المخالفات، حيث يبرعون في ايجاد أسماء وهمية يجري تسجيلها في الضبوط ليجري لاحقاً تسجيل التبليغات القانونية تحت بند غيّر عنوانه.

واستمرت الحياة هكذا، مخالفات سكنية تحولت إلى أحياء ومدن هامشية على أطراف المدن، لنكتشف أنها نتيجة طبيعية للإفقار الممنهج، وبدل الاشتغال على سياسات اقتصادية تتيح للناس تحسين شروط حياتهم فإن معظم السياسات الحكومية تتلون وتتجمل باللغة لتخفي الفساد الحكومي العام المخيف ولتزيد الإفقار التي زادت نسبته في سنوات حكومة العطري وشريكه الدردري الذي تم إخفاء كل وسخ الحكومة والسلطة وراءه، فكنا نسمع المسبّات والشتائم على الدردري والعطري وتمجيد القيادة السياسية وذلك في غرف الشعب الحزبية، وكأننا أمام رأسين حكوميين، بينما الواقع هو أننا كنا أمام جهاز دعائي تقوده أجهزة الاستخبارات، مهمته تضييع الحقائق وتغليف العذاب وتجميله وتغييبه.

بعد الثورة

عندما انطلقت الثورة السورية في آذار/ ٢٠١١ وبدت كل جهود السلطة موجهة كلياً لقمع المتظاهرين، استغلت الناس الوضع الحكومي الجديد، حيث أرسلت تعليمات مكتوبة وشفوية للبلديات بعدم التعرض للناس التي تبني مخالفات سكنية، واكتفت البلديات بتسجيل المخالفات في قوائم ورقية فقط من أجل أخذ العلم، وبعد ال٦ أشهر الأولى تحدثت الأرقام عن مئات آلاف المخالفات التي انتشرت في معظم مناطق البلاد، وحدوث هذه المخالفات لم يكن إلا تعبير شعبي عن الاستياء من الضرائب المرعبة التي فرضتها المراسيم الخاصة بتنظيم السكن، ضرائب عجز الفقراء عن دفعها، وكانت المخالفات حلاً لهم للتخلص من هذه الضرائب أو تأجيلها، لأن البلديات لاحقاً كانت تسعى لإجبار الناس على دفع الضرائب السكنية من خلال خدمة توصيل المياه والكهرباء للمناطق المخالفة.

لكن مع اتساع الاحتجاجات الشعبية، ولجوء النظام للقصف المدفعي والصاروخي والقصف من خلال الطيران، بدأت تلك العشوائيات وغير العشوائيات تدمر على رؤوس أصحابها ليتحول بيت السكن (الحلم) حتى لو كان مخالفاً إلى كومة رمل واسمنت وحجارة، ومع حرب التدمير للمدن والقرى جرى التخطيط لترويج فكر عدائي ضد العشوائيات وساكنيها لا سيما في المناطق الثائرة ترافق مع مراسيم جديدة لتنظيم السكن، فالحكومة الحالية تركز على مشاريع تنظيم هذه العشوائيات الثائرة والتي دمرت بنسب مختلفة.. ومنذ أيام نشرت سانا خبراً نقتطف منه ما يتعلق بالعشوائيات: (التقى الدكتور وائل الحلقي رئيس مجلس الوزراء صباح أمس المهندس وليد غزال نقيب المهندسين وأعضاء مكتب النقابة، .. ونوه الدكتور الحلقي خلال اللقاء بجهود المهندسين في دعم عملية البناء والتنمية الشاملة وبدورهم ومواقفهم تجاه القضايا الوطنية ...

من جانبهم، أكد المهندسون أنهم يضعون كل إمكاناتهم ويوظفونها بما يخدم أمن واستقرار سورية ويدعم مسيرة البناء والتنمية، وأعربوا عن استعدادهم للمساهمة مع الجهات المحلية في تنفيذ مشاريع التطوير العقاري والعمراني، وتنظيم مناطق المخالفات والعشوائيات من منظور وطني وحضاري، انطلاقاً من المسؤولية المشتركة وليس بقصد الربح والمكاسب المادية). من يقرأ الخبر ويقارنه بأحوال الناس التي دمرت بيوتها، ويقارنه مع الغضب العام الذي تمتلئ به النفوس، يلاحظ هذا الاستعداء الكبير الذي يجري ترويجه ضد المدن الثائرة وناسها كأن الأمر برمته محاولة فاشلة ومكشوفة لشرعنة التدمير الذي مورس على المدن والأحياء الثائرة فقط .. يعني لا أحد يتحدث مثلاً عن تنظيم منطقة ال٨٦ في المزة بدمشق، لابل لا أحد يجرؤ من الحكومة على التفكير في كلام كهذا.

إحصاءات إعلامية

منذ أكثر من شهرين نشرت قناة الجزيرة معتمدة على تقارير مصورة مأخوذة من أقمار صناعية إحصائية تخص عدد البيوت التي دمرتها القوات النظامية السورية والرقم هو ٢ مليون و٤٠٠٠٠٠ ألف بيت ومحل ومزرعة وبناء ونستطيع أن نضيف لهذا الرقم أكثر من ٢٠٠ ألف بيت إضافي جرى تدميرها في الشهرين الماضيين.

الظاهر والباطن ..

كتبت مئات المقالات والتحقيقات والزوايا والأعمدة في صحافة النظام السوري، وفي مضامينها جرى الحديث عن تآكل الأراضي الزراعية، بسبب المخالفات السكنية، وهذا صحيح، لكن الناس لا تلام بسبب غياب البدائل، ولا يلام الفقير الذي يسعى لسقف يؤويه، وحين تتحول مشاريع السكن الشبابي إلى بؤرة للفساد والمتاجرة فإن الناس ستظل تبني بيوتها المخالفة في أي مكان، ولا يهمها غياب الحدائق، وغياب الكثير من الخدمات الضرورية .. وحين تتحول السلطة إلى آلة نهب وفساد فإن الناس تبحث عن أقرب الحلول لمشكلاتها الكبيرة والصغيرة.. وتبدو مراسيم السكن الجديدة.. محاولة جديدة لإنكار حالة سياسية تتغير كل يوم لصالح الثوار.

ومع سورية الجديدة القادمة.. ستكون هناك حلول نابعة من رؤى الناس وتصوراتهم، وليست نابعة من مكاتب الفساد الحكومي وتجار المخالفات وحيتانها المخفيين والعلنيين. فعشوائيات سوريا حكاية فقر وقهر الشعب السوري طوال ٤٢ عاما .

نشطاء ومحامون سوريون يقدرون عدد المختفين قسرياً ب ٢٨٠٠٠ شخص

Avaaz – ٢٠١٢/١٠/١٨

بناء على تقديرات مجموعات حقوقية تعمل داخل سوريا، تعرض ما بين ٢٨٠٠٠ و ٨٠٠٠٠ سوري للاختفاء القسري على يد نظام الأسد خلال الأشهر التسعة عشر المنصرمة. ستقوم «آفاز» اليوم بإصدار شهادات لعائلات تعرض أحد أفرادها للاختفاء القسري من قبل النظام.

من ضمن هذه الحالات:

– رولا: امرأة من حمص. اختطفت من قبل قوات الأمن أثناء شراء البقالة في سبتمبر ٢٠١٢.

– محمد عبدالرحمن: ناشط سلمي من حمص. سُحب من منزله أمام زوجته وأطفاله في سبتمبر ٢٠١٢.

– أبو ياسر: فلاح. اعتقل على حاجز للجيش في أغسطس ٢٠١٢ وهو في طريقه لشراء وقود للتدفئة.

مديرة حملات آفاز «آليس جاي» علّقت عن الموضوع قائلة: «تقوم قوى الأمن والمليشيات المسلحة السورية باختطاف المواطنين من الشوارع و «اخفائهم» في زنزانات التعذيب. ما من أحد آمن، سواء كانت امرأة تشتري البقالة أم فلاحاً يشتري الوقود. هذه هي سياسة النظام المعتمدة لترهيب العائلات و المجتمعات؛ حالة الذعر الكامنة في عدم المعرفة ما إذا كان زوجك أو ابنك حياً تولّد خوفاً يسكت المعارضين. يجب التحقيق في مصير كل من هؤلاء الأشخاص ومعاقبة الجناة».

قام حقوقيون سوريون معروفون بإعطاء مجموعة من التقديرات حول العدد الكلي لحالات الاختفاء القسرية منذ بداية الحراك الثوري في آذار ٢٠١١.

– قدّر فاضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، والتي عملت على رصد أعداد الشهداء منذ بداية الحراك، أعداد المختفين قسرياً ب ٢٨٠٠٠ شخص على الأقل، قامت الشبكة بتوثيق أسماء ١٨٠٠٠ منهم. صرحت الشبكة عن توفر معلومات حول ١٠٠٠٠ حالة إضافية، لكن دون أسماء، حيث أن العائلات كانت خائفة من مشاركتها.

– مهند الحسني: رئيس المنظمة الحقوقية السورية «سواسية» وعضو لجنة الحقوقيين الدولية، قال: «حسب المعلومات الواردة إلينا من مختلف المناطق في سوريا، فإننا نعتقد أن عدد المختفين قسرياً قد يصل إلى ٨٠٠٠٠ شخص. تتم عمليات الاختطاف في الليل في الشوارع الخالية من الحركة.»

– محمد خليل: حقوقي من محافظة الحسكة، قال: «لا يوجد رقم دقيق لعدد الأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري في سوريا، ولكن حسب متابعتي للأحداث، وللمعلومات الواردة أستطيع أن أقول أن عدد المختفين قسرياً في سوريا هو بالآلاف. يقوم النظام بهذا الأمر لسببين: الأول هو من أجل التخلص من الناشطين والثوار على الأرض مباشرة، والثاني هو من أجل إخافة المجتمعات في المناطق التي تشهد حراكاً ثورياً كي لا تقوم بمعارضة النظام.

تحدثت آفاز إلى العديد من أصدقاء و أقارب أشخاص

مختفين قسرياً، و ستقوم بتسليم هذه الحالات إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المفوّض بالتحقيق في هذه القضايا. فيما يلي مجموعة من الشهادات:

ميس: التي اختفى زوجها أنس قسرياً في تلكلخ في شهر فبراير هذا العام، قالت: «إن الأطفال بحاجة لوجود الأب في حياتهم. لقد كان من الصعب جداً أن يتأقلموا مع الوضع، لقد مررت بأوقات عصيبة وأنا أحاول تبرير غيابه. يسألوني دائماً: 'أين والدنا؟ من أخذه' وأنا لا أعرف كيف أرد. عليّ أن أكذب عليهم وأقول إنه ذهب للعمل، وإنه بخير.»

عامر عبد الله ٣٢ عاماً: من قرية سنجار في معرة النعمان – محافظة ادلب، والتي تشهد اشتباكات عنيفة بين قوى النظام والمعارضة. شقيقه هشام تحدث إلى آفاز قائلاً: «ساهم شقيقي في جلب المازوت من عدة محطات للوقود من أجل توزيعها على أهالي المنطقة. وفي يوم ١٨ فبراير ٢٠١٢، وبينما كان متجها نحو محطة الوقود من أجل جلب المازوت، مر بحاجز عسكري في منطقة وادي الضيف يقع شرق مدينة معرة النعمان، وتم اعتقاله هناك. ومن وقتها ونحن لا نعرف شيئا عنه، وحتى الآن لا نعلم أي فرع أمن يحتجزه. ونحن لم نتجرأ على الذهاب والسؤال عنه، خوفاً من أن يتم اعتقالنا أيضاً.»

أنس الشغري ٢٣ عاماً: هو ناشط سلمي اختفى بمنطقة زراعية قرب بانياس بعد وقت قصير من بدء الاحتجاجات في بلدته. وإلى الآن لم يعرف مكان وجوده. وأنس مواليد قرية البياضة التابعة لمدينة بانياس طالب سنة ثالثة كلية اقتصاد جامعة تشرين اللاذقية.

تقول إحدى شقيقات أنس: «اعتقل أخي وسلم من قبل شخص يثق به بعد منتصف الليل ١٤ أيار٢٠١١ حيث قال لنا: «نعم أنا سلمت أنس بنفسي». منذ ذلك اليوم لم نسمع عن أخي أي شيء سوى بعض المعلومات من قبيل أنه في فرع ٢٩١ أمن الدولة دمشق، عرفنا ذلك من أحد المعتقلين المفرج عنهم حديثاً. و أخبرنا أيضاً أن أنس في المنفردة ويتعرض للتعذيب الشديد، وما ميز أنس أنه من أول الأصوات التي دعت للتظاهر السلمي في بانياس، فقد استخدم علاقاته وصداقاته وشخصيته القوية والمحبوبة في الحض على التظاهر. وكان أنس من أكثر الناشطين إعلاميا في مدينة بانياس وهو على اتصال دائم مع المحطات الإخبارية مما أثار مزيدا من السخط والحقد عليه من قبل الأمن و الشبيحة.»

حسين عيسو٦٢ عاماً: هو ناشط سوري–كردي سلمي اعتقل من أمام منزله الساعة الثانية صباحاً في ٣ سبتمبر ٢٠١١ من قبل دورية من المخابرات الجويّة التي يترأسها جميل حسن. آفاز صوّرت مع أخيه بشار من منزله في فرنسا، حيث أخبرنا: لقد تم نقل أخي لأكثر من فرع مخابرات في سورية ولم يفرج عنه بسبب رفضه للتوقيع على تصريح بالندم. حسين يعاني من وضع صحي خطير جدا في القلب وهو بحاجة ماسة للدواء، لكن قوى الأمن لم تسمح للعائلة بإحضار الأدوية إليه. ولقد وصلنا علم بأنه تعرض لأزمة دماغية أدت إلى حالة من الشلل النصفي.»

أحمد غسان ابراهيم ٢٦ عاماً: من قرية قلعة الحصن قرب حمص. والدته السيدة فايزة المصري تحدثت لآفاز قائلة: «في تاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٢، توجه ولدي بسيارته من بلدتنا قلعة الحصن باتجاه مدينة تلكلخ، وعندها فقدنا الاتصال به. قبل شهر ونصف، اتصلنا بهاتفه الخليوي، فأجاب علينا شخص لا نعرفه، وقال لنا أن ابننا أصيب برصاصة قناصة وقتل وقد تم دفنه في مدينة الرستن. ولكننا لم نستطع التأكد من هذه المعلومات. نحن نعيش حالة قلق شديد منذ ستة أشهر، ونحن متأكدين بأنه لم يكن ليغادر ويترك زوجته الحامل بتوأم ويتركنا وحيدين. ولذا نحن نريد فقط معرفة مصيره.

إنّ تصنيف الشخص على أنه مختف قسرياً يلتزم التعريف المذكور في المادة رقم ٢ في الاتفاقيّة الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والتي تعرّف الاختفاء على أنه: «اعتقال أو احتجاز أو اختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من أفراد يتصرفون بإذن أو دعم الدولة أو موافقتها، ويعقبه رفض اعتراف حرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، ممّا يحرمه من حماية القانون.» بناءً على الاتفاقية الدولية، فإنّ «ممارسة الاختفاء القسري العامة أو المنهجية تشكل جريمة ضد الإنسانية.» إنّ المختفي قسرياً، بالتعريف، هو الشخص الذي مضى ٣٠ يوماً على التاريخ الأولي لاختفائه.

الخوف على سوريا

يمام ونوس

استطال أمد الثورة السورية كما لم تعرفه أياً من ثورات الربيع العربي التي سبقتها، وارتفعت فاتورة الدم المدفوع يوميا بما لم تعرف له المنطقة مثيلا، وبدأ التخوف ينتشر في كتابات بعض المثقفين، وفي مواقف بعض التيارات السياسية المترددة أصلاً في موقفها من الثورة، مع أن أغلب تلك التخوفات تحمل في طياتها قدراً من النوايا الحسنة، بل يذهب بعض من أصحاب هذه التخوفات في إعلان انحيازهم المسبق للانتفاضة أو الثورة الشعبية، وهو ما يجعل الخوف في سوريا والخوف على سوريا يكتسب حضوراً أقوى في وعيّ الناس وفي هواجسهم وحتى في سجالات المعارضة السورية.

خوف يتمدد باتجاه الخراب الذي يحصل في البلاد، خوف من أسلمة الثورة ونتائجها كما حدث في دول الربيع العربي، خوف من الحرب الأهلية في سوريا واحتمال انزلاقها باتجاهات طائفية، خوف من الصوملة أو من طائف سوري يورثنا محاصصة طائفية، خوف من انهيار الدولة وتقسيم الجغرافيا، وفي بعض الأحيان يتحول الخوف إلى حالة كابوسية تشلّ الحركة. وتعيق التغيير، فيأخذ الخوف لبوساً آخر ينطلق من تقزيم النتائج التي تحققت، وبكائيات على نتائج لم تتحقق، وتوقف مفاجئ عند بعض الحكايات التي حدثت حقا، وعند بعض التفاصيل التي يتكفل مخيال التواتر الشفهي بصياغة صورتها الأيديولوجية، تخوف من المآل النهائي للثورة، سرعان ما يتحول إلى تخوف من الثورة ذاتها.

لا أعتقد أن جديداً يحصل في هذا الأمر مختلف عمّا عرفته كل الثورات في العالم، فكل الثورات عرفت وجود متخوفين من المجهول، متخوفين من الآتي ومن التغيير عموماً، حتى لو ادّعوا الانتماء للثورة، متجاهلين أو قاصدين ما يمكن أن تتركه هذه المخاوف من إعاقة لحركة الثورة، وهنا الإشكالية في موضوعة الغيرة على سوريا البلد، الغيرة التي تلجم القدرة على التغيير وعلى صنع مستقبل أفضل، حيث يتحول الخوف من مشروع الأسد التقسيمي إلى عائق يلجم إرادتنا في إسقاطه وإسقاط مشروعه التقسيمي، ويتحول الخوف من التهديد بإحراق البلد إلى إذعان لمشيئة الأسد وشبيحته في انتهاك كل الحقوق.

أسباب الخوف على سوريا اليوم وفي المستقبل ليست أوهاماً، والخوف على سوريا هو الخوف على الثورة، لأن الثورة هي التي تحمي سوريا وتستعيد كرامة السوريين وحريتهم، الخوف على سوريا حق مشروع للجميع شرط أن لا يلغي حرصنا على الثورة أو يدعونا للاستسلام، فالثورة هي الشيء الوحيد الذي يمكن أن يحررنا من الخوف والعبودية وتقبل الظلم، هي الشيء الوحيد الذي يعيد للمواطن السوري حريته وإحساسه بالكرامة والعزة، وينقله لأول مرة من حيز التلقي إلى حيز الفاعلية والإبداع، ليصبح مواطناً فاعلاً في تقرير مصيره ومصير بلده أيضاً، وفاعلاً في تحطيم دولة العبودية وإعادة بنائها الدولة الديمقراطية المدني، دولة تقوم على مبدأ المواطنة والمساواة بالحقوق بين جميع أبنائها، فالتغيير لا ينتظر اكتمال شروطه بل يصنعها، ويسير بها بحذر شديد إلى النصر.

يقول توما بيربيه المحاضر في الإسلام المعاصر في جامعة إدنبرة بهذا الصدد: «أنا أرى أن النظام هو المسبب الرئيسي للحرب الأهلية، لذلك يجب إسقاطه، ربما لن يكون الوضع في سوريا ما بعد الأسد ورديا، ولكن مما لا شك فيه أنه لا يوجد أية إمكانية للسلام في سوريا ما دام هذا النظام في السلطة» فالخوف من الحرب الأهلية لا يواجه إلا بالقضاء على أسبابه، وكل التخوفات السابقة مشروعة شرط أن تقوي فينا يقين بيرنيه، وتقوي فينا الإصرار على الثورة والنصر.

«سوى ربينا».. والوجع اللبناني

محمود كريم العبد

«سوى ربينا» عنوان البرنامج الإذاعي الأخطر على مدى سنوات في سوريا، والذي استعار اسمه من الصوت الفيروزي الذي يلامس شغاف القلب، قبل ان يرتد في الوعي إلى مقولة الأسد الأب «شعب واحد في دولتين».

كثير من التفاصيل الحقيقية والإنسانية وظفت لتبرير السياسة السورية التي رفضت الاعتراف منذ البداية باستقلال دولة لبنان، ومع وصول حزب البعث إلى السلطة في سوريا وجدت هذه السياسة متسعا لها في رحابة الأيديولوجيا القومية، واكتست بعد وصول الأسد إلى السلطة بعداً أعمق بكثير من حيز الأيديولوجيا والتفاصيل الإنسانية والاجتماعية، أصبحت لعبة مصالح استراتيجية أولا وأخيراً. وأصبحت الدلالة المتضمنة في صيغة الماضي لعبارة «سوى ربينا» تشير إلى البعد الكاثوليكي للزواج المقدس، لكن بتعبير أقل فجاجة جنسية، حين يستعمل لفظ الشقيقة الصغرى، بما يوجب من التزامات تربوية وتراتبية تجاه الشقيقة الكبرى. لبنان الذي أنشئ بموجب قرار المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو برقم ٣١٨ تاريخ ٣١ آب/ أغسطس سنة ١٩٢٠، اضطرت سوريا للاعتراف به في معاهدة عام ١٩٣٦ م. وأكدت ذلك في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٤٣ م، دون أن يُقر التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين حتى ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ٢٠٠٨. إثر التوتر الذي ساد العلاقة بين الدولتين بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام ٢٠٠٥.

قرابة قرن من الزمن بين وجود لبنان وبين وجود تمثيل دبلوماسي مع سوريا، دون أن ينهي ذلك الكثير من الملفات التي ما تزال عالقة بين البلدين حتى الآن، والتي تبدأ بملف ترسيم الحدود بينهما، وقضية مزارع شبعا، ولا تنتهي بملف المفقودين اللبنانيين في سوريا، وقضية المجلس الأعلى اللبناني السوري. وصولاً إلى الملف المؤجل بخصوص الاغتيالات السياسية في لبنان. إنه الوجع اللبناني الذي دفع ثمنه الكثير من الضحايا.

وإذا كانت الحرب الأهلية اللبنانية شكلت فرصة لانضاج الصيغة الجديدة لعلاقة «شعب واحد في دولتين»، التي منحت النظام السوري شرعية دولية لدخوله العسكري إلى لبنان وفق القرار ٥٢٠ واتفاق الطائف لاحقا، دون أن تنجح في خلق التوافق اللبناني المطلوب حول كل القضايا المعلقة منذ الطائف وقبله بكثير، فإن إجبار النظام السوري على سحب قواته من لبنان في شباط/ فبراير من العام ٢٠٠٥، دفع لخلط الأوراق مجدداً والتهديد بالحرب الأهلية في لعبة كسر العظم بين الأسد وريث نظام الديكتاتورية السورية، وبين المعارضة اللبنانية التي وجدت الفرصة سانحة لاستعادة استقلال لبنان.

جرى اغتيال الرئيس رفيق الحريري دون أن يتوصل التحقيق الدولي إلى أية نتائج بعد. لكن الأسد الابن فتح على موجة جديدة من الاغتيالات طالت الكثير من المعارضين والإعلاميين والمثقفين اللبنانيين وحتى نواب وعسكريين، ولن يكون اغتيال العميد وسام الحسن آخر القائمة، لأن هذا الاغتيال تحديدا يكتسب دلالة قوية في ظرفه الذي يجيء بعدما فقد مشروع المقاومة والممانعة اليقين الذي صنعته حرب تموز/ يوليو عام ٢٠٠٦، إذ احترق ذلك اليقين في أتون الثورة السورية التي فضحت كل الديماغوجيا التي نهض عليها المشروع السابق بصفته عنواناً للمشروع الإيراني الأوسع في المنطقة.

نظام الأسد الذي يدمر سوريا الآن ويقتل السوريين بأبشع المجازر والأساليب، هو الذي يقوم بالاغتيالات السياسية في لبنان قديمها وجديدها، وهو الذي توعد بإشعال المنطقة كلها، ليرهب الغرب قبل أن يرهب السوريين بأن مصالحهم في خطر، وهو لا يملك الجرأة على الاعتراف بجرائمه، لأنه لا يملك أي دوافع أخلاقية أو مصلحية لتبرير تلك الجرائم، خاصة بعدما فقد خطاب المقاومة والممانعة حصانته السياسية، فالوجع اللبناني يكذب الأيديولوجيا.

السلمية والعسكرة في الثورة السورية

خيار أم ضرورة؟

السوسن الدمشقي

اعتقد أن أي ثورة تنطلق من معطيات الواقع الذي تنهض به أكثر مما تعتمد على خيارات نظرية منمّطة، او قياسات على تجارب محددة، مع اهمية الاسترشاد بتلك القراءات النظرية، وأهمية قراءة التجارب السابقة، لكن ضمن شرطيتها التي تستبعد أي قياس خاطئ خارج إطار المحددات العيانية.

إذ انتشرت في بداية الثورة السورية خيارات القياس على تجارب الربيع العربي، باعتبارها نبتة أصيلة لهذا المناخ الثوري، لكن أغلب المحللين لم يتوقعوا حجم العنف المفرط الذي استخدمه نظام الأسد في مواجهة المتظاهرين السلميين، وقمع محاولات المدنيين لاحتلال «ساحة الساعة» في مدينة حمص بغزارة نارية أرهبت من كان يتابع الأحداث مثلنا عبر شاشات التلفزيون، فكيف بالمعتصمين الذين لم ينفك الناجون منهم عن استعادة خيالات تلك الليلة الغارقة بالدماء، ولم تكن المحاولات المشابهة في دمشق لاحتلال ساحة العباسيين أفضل حالاً. فمنذ بدايات الثورة كان النظام يواجه أي تجمع أو مظاهرة نهضت في درعا وحمص وحماة أو في دمشق وريفها أيضاً بالرصاص فقط، ولم تقدم تجارب الإضراب العام، وهو غالباً جزئي، نتائج أفضل من الاعتصام، حيث تعرضت المناطق التي حاولت الإضراب لإطلاق الرصاص، وكسر أقفال المحلات المغلقة ونهبها، وحرق بعضها لبث الرعب في أرجاء تلك المناطق أو البلدات. المهم بالنسبة للنظام هو الحد من التظاهر السلمي بأي وسيلة، ومنع الناس من احتلال أي ساحة أو الاعتصام بها مهما كان الثمن. ونحن لا نتحدث عن وحشية النظام ودموية مواجهته للثورة بلغة إنشائية تحريضية، فالأرقام تثبت أن ما يحصل في سوريا الآن لم يشهد له التاريخ المعاصر مثيلاً باستثناء تجارب قليلة لبول بوت في كمبوديا، أو صراع القبائل في راوندا بين التوتسي والهوتو، وربما أحداث البوسنة والصرب، حتى العدو الإسرائيلي المتهم بهمجيته، لم يقتل خلال ستة أعوام من عمر الانتفاضة الفلسطينية الأولى أكثر من ١٣٠٠ إلى ١٥٠٠ شهيد فلسطيني حسب أعلى الإحصائيات، وهو رقم يمكن أن يكون حصيلة أي أسبوع في زمن الثورة السورية الآن، بل ربما يكون معادلاً لشهداء مدينة داريا الذين سقطوا في اجتياح نهاية شهر رمضان الماضي فقط.

وكما هو معروف في الأدبيات الاستراتيجية، فإن الطرف الأقوى في أي صراع هو الذي يحدد طبيعة الصراع، ومع استمرار العنف وتعزيز وتائره، وتطاول الزمن ايضاً، نجح النظام السوري باعتباره الطرف الأقوى عسكريا بجر الثورة إلى خندق العنف والعسكرة، حين اختار الحل الأمني العسكري منذ البداية، وزج بالجيش السوري في أتون حربه القذرة لضرب المدنيين والمتظاهرين العزل، وقصف الأحياء السكنية والمدن الآمنة واجتياح البلدات وتدمير كل مظاهر الحياة في طريقه، بل ما هو أقذر من ذلك :حين استخدم الشبيحة المدنيين بالتآزر مع وحداته الأمنية والعسكرية لارتكاب أبشع المجازر التي يندى لها جبين البشرية، فانكفأت بعض مظاهر الثورة السلمية، وحدثت انشقاقات في الجيش النظامي، وصار لزاما على الثوار أن يفكروا في خيار الانتفاضة الشعبية – المسلحة للتخفيف من حجم الخسائر، ومواجهة النظام في المعركة التي فرض شروطها سلفاً.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار رفض أمريكا والغرب عموما فكرة التدخل العسكري على الطريقة الليبية، حتى تاريخه، لفرض منطقة حظر جوي أو لحماية المدنيين بأقل تعديل، نرى المأزق الذي واجهته الثورة السورية، حين تُركت منفردة في مواجهة نظام وحشي مدجج بترسانة أسلحة متطورة، ولا يلتزم بأي رادع أو قيمة قانونية أو أخلاقية أو إنسانية تحد من جرائمه وعدوانيته، حيث دفع هذا الظرف العياني الثورة السورية إلى التوجه نحو العسكرة باعتبارها ضرورة وليست خياراً. دون أن يعني ذلك توقف البعد السلمي للثورة، فلا زالت السلمية من أهم مكونات الثورة السورية حيثما أمكن إليها السبيل، ومن يتابع كثافة المظاهرات التي خرجت في الأسابيع الأخرة من هذا الشهر يدرك أن مظاهر السلمية تنتشر حيثما وجدت حماية لها، وتعترف بهذه الحقيقة إحدى ناشطات الحراك السلمي في مدينة حمص حين تقول «لولا حماية الجيش الحر لم نكن نستطيع أن نخرج بأي مظاهرة سلمية بعد رمضان العام المنصرم»، والآن تخرج المظاهرات في المدن والمناطق التي فقد النظام السيطرة عليها، ومع ذلك يواجههم بالطيران الحربي والصواريخ، وأخيرا وليس آخرا بالاختراع السوري لبراميل المتفجرات!. ويدرك السوريين أن الحل العسكري ليس السبيل الوحيد لإسقاط النظام، لكنه خيار الضرورة أمام عجز السلمية عن مواجهة آلة القمع الوحشية لنظام الأسد، إذ كان لزاما دعم النشاطات السلمية من خلال الجناح العسكري للثورة ممثلاً بالجيش الحر ومجموعات الكتائب العسكرية الأخرى التي ما زالت تبحث لنفسها عن صيغة توحد فيها نشاطاتها وخططها لإسقاط النظام. أو لاستنزافه بانتظار لحظة السقوط، لأن الثورة صيرورة متحركة ضمن توازنات الواقع التي تفرض عليها استجابات محددة لشروطه المتغيرة، وليست خياراً إرادوياً مسبقاً وثابتا لا يمكن الحياد عنه. ولا أعتقد أن الثوار واجهوا مشكلة في الانتقال باتجاه العسكرة، الإشكالية الحقيقية ظهرت لدى بعض المثقفين وبعض أطراف من المعارضة السياسية التي لم تستسغ هذا التحول لأسباب ليست قليلة الأهمية، لكنها عموما أسباب أخلاقية وذاتية لا تستجيب لشرط الثورة الموضوعي، وضرورات تطورها اللاحقة، هذه الأصوات التي بدأت المحاكمة النظرية ضد العسكرة، كما في السجال الرقمي الذي ينقل عن إحدى الدراسات «التي تناولت ٣٢٣ ثورة من ١٩٠٠ وحتى ٢٠٠٦، إن معدلات نجاح الثورات السلمية في التاريخ بلغت ٥٢ بالمئة، مقارنة بـ ٢٨ بالمئة وهي نسبة نجاح الثورات المسلحة». وهو سجال يعتمد على نسبة نجاح الثورات السلمية قياسا بالثورات المسلحة، متجاهلاً ضرورات السلمية في نموذج ما، وضرورات التسلح في نموذج آخر، وأعتقد أن هذا المثال بالذات يؤكد إمكانية نجاح كلا الشكلين من الثورات أو فشلهما في حالات أخرى، لكن معيار تحديد السلمية من العسكرة هو معيار ظرفي وشرطي في كل ثورة على حدة، وليست المسألة إرادوية بأية حال، ومن يعتقد أنه سوبرمان ويستطيع أن يفرض شروطه على الواقع وعلى النظام المدجج بترسانة قوية لجيش يتمتع بقدر هائل من اللا أخلاقية التي تسمح له بقتل شعبه، عليه أن يتابع خياره لإسقاط النظام بالتظاهر السلمي، لا أن يطابنا بذلك وهو يتوسد أرائك التنظير، إن لم نقل أكثر! فشارع الثورة السورية يتسع لكل من أراد أن يناضل بقوته، دون أن يخوّن أحد الآخرَ. السجال الرقمي السابق، وقبله التنظيرات القائمة على القياس الأرسطي، وكل المقاربات المجتزأة هنا وهناك، قامت دوماً على تجاهل شروط الواقع وموازين القوى والمعطيات المادية والأخلاقية في قراءتها لتجارب التاريخ، فينسى الماركسيون منهم تحديدا، أن الالتزام الأخلاقي للعسكر الإنكليزي شكل أهم عوامل نجاح الثورة السلمية في الهند، حسب ما يرى ماركس، وهو ما تؤكده الصحافة الإنكليزية والأوروبية عموما في هجومها على الجنرال «سمث» وعلى إجراءاته بالغة القسوة، تلك الصحافة التي اتهمت سميث بتشويه وجه المدنية الإنسانية ،وأرغمته على إلغاء التدابير الظالمة بحق الشعب الهندي، ومن يُذكرنا بغاندي كرائد لنظرية «اللا عنف» ينسى قول غاندي نفسه بأن مذهب «اللا عنف» ليس غاية في حد ذاته، بل هو وسيلة لبلوغ الاستقلال، مضيفاً: «خير للشعب الهندي أن يَعدُلَ عن هذه الطريقة وأن يعتمد العنف فيسحق الاستعمار الإنجليزي، من أن يفقد شجاعته في النضال». وهو ما يسمح لنا بالقول أن الحديث في سلمية الثورة أو عسكرتها لم يعد حديث القوى المشاركة بالثورة، بقدر ما هو ترف المجموعات السياسية التي تبحث عن تبرير لتقاعسها، أو لريبة في شجاعتها إذا اتكأنا على قول غاندي.

حرية – العدد (٨) ٢٠١٢/١٠/٢٩

الرقص لغة توّحد المواقف السياسية لجمهور العرض الراقص «سيلوفان»

يارا بدر

بعيداً عن كل صخب الجنون خارج حدود صالة العرض، قدّم المخرج المسرحي أسامة حلال عرضه الجديد «سيلوفان» على خشبة مسرح الحمراء في دمشق، في الفترة ما بين ١٥– ٢٠١٢/١٠/١٨، بالتعاون مع وزارة الثقافة ومؤسّسة «المورد» الثقافي.

«سيلوفان» يتخّلى عن ثقل الكلام ومفردات اللغة، ليبني حواراً بين راقصين، قوامه الجسد المفتوح على جميع القراءات واختلافها، فكان عرضاً متحرّراً من أي خطاب أيديولوجي مباشر، ملائماً للجميع، حيث ارتفع صوت الموسيقى فوق صوت الفرقاء السياسيين. إلاّ انّه، وكما تُحسب هذه القدرة على خلق مساحة هدوء وسط الصخب لصالح العرض، يخرج أحد الشباب الذي ربما لم يتجاوز العشرين من عمره بكثير ليبتسم بهدوء وينصح أصدقاءه المنفعلين تجاه جماليّات العرض: بأنّ هذا مجرّد «تنفيس».

تنفيس المتلقي عن كل الوجع السوري المتراكم عبر عشرين شهراً من الأحلام وصوت الرصاص يخترقها، تنفيس في الحركة والصرخة وحدّة الصوت الموسيقي، تنفيس في البسمة العابرة الهازئة من ثقل التماثيل الجامدة.

أمّا العرض فهو قراءة القائمين عليه، وموقفهم الفني الذي ابتدأ برفض حالة الركود القائمة في مختلف مستوى الفعاليّات السورية بفعل الحواجز الاسمنتية والعسكرية على جميع مفارق الطرق في البلد، كما بفعل هجرة الكثيرين وبقاء الأحلام معلقة، ولم ينتهي بعرض مفردات الحياة السورية الجديدة هذه على شكل حقائب يحملها الراقصون. هي: الحقيبة التي تحمل كلّ الذكريات ومساحة تُرسم عليها الأحلام ولكنها قد تغدو قبراً لجسد حاملها في لحظة عابرة. أمّا الراقصون فهم حيناً اولئك الذين اجبرتهم الظروف على أن يصبحوا لاجئين في دول الجوار أو نازحين داخل وطنهم، تجاوز عددهم بحسب الإحصاءات الأربعة مليون نسمة، وأحياناً أخرى هم الثوار يهتفون بكل أحلامهم، وهم الطرف الآخر الذي يحاول كتم هذا الصوت. لا هوّيات ثابتة للراقصين في العرض، إذ تتبدّل شخصياتهم بتبدّل موقعهم الدرامي بحسب اللوحات، كل لوحة هي مشهد أو لقطة من الحياة السورية اليوم، مفتوحة على القراءات بحسب حركة الراقصين وتلوّن إيقاعات الموسيقى. سلسلة اللوحات هذه تشكّل فكرة المخرج حلال الذي تعاون على تنفيذها مع فرقة «سما للمسرح الراقص» حيث صمّم الكوريوغراف علاء كريميد الرقصات، وأدّاها كل من الراقصين: حور ملص، دارية جميل، لانا فهمي، محمد شباط، حسن رباح، مازن نحلاوي، عمر قرقوط وحسن برزاوي. حمل كل منهم شخصيّة محورية لواحدة من اللوحات المتتالية من الرقص التعبيري المعاصر، الذي نعاني من غيابه في ثقافتنا العامة. «. إلاّ أنّ غياب الهوّية الثابتة لشخصيّات الراقصين، شكّلت لبساً أمام جمهور قسم كبير منه يتعامل مع مفردات الرقص والعروض المسرحية الراقصة بتجربة مُبتدئة. ذلك باستثناء اللوحات التي قدّمها «علاء كريميد» بنفسه والتي ظهرت بها الشخصية محددة الهوّية، ممّا ساعد الجمهور– أو قسماً منه– على تلمّس جوهر الحكاية في اللوحة ومتابعة تفاصيلها. هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإنّ خلق فضاءين دراميين للفعل والحركة بين شطري الخشبة، كل واحد منهما يزخر بحركاته وتصاعد الحالة الدرامية للراقصين الأساسيين: «حور ملص»، و«لانا فهمي» لا يجمعهما سوى الفضاء الموسيقي، ضاعف أسئلة التلقي.

قدّم الموسيقي مباشرةً على الخشبة كل من العازفين نزار عمران، وصلاح نامق، وقصي الدقر، ونااريك عبجيان، وكانت الصوت الوحيدة في العرض، ترسم في بعض الأحيان أجواءً متصاعدة في حدّتها الدرامية رافقتها رقصات بطيئة تعكس توتراً عالياً لدى الراقص، ولكن في حال رقص المجموعة وهذا ما تكرّر في أكثر من مفصل، تبدو القراءة ملتبسة. ربما يرى البعض من مسافات قريبة تباين الانفعالات الدرامية لدى الراقصين ومع تبدّل اللوحات، لا سيما في اللوحات التي استعان بها الراقصون بتقنيات التمثيل الإيمائي، وربما يرى آخرون يجلسون في عمق الصالة تكنيكاً فنياً عالياً، وما بين هاتين الإمكانيتين، شاهدنا جهداً جسدياً عالياً لدى جميع الراقصين، وتفاوتاً في توازنات الحركة على الخشبة.

بعيداً عن عوالم الرقص التي نكتشفها كمتلقين، يبنى حلال سينوغرافيا العرض متنقلاً من فضاء مكاني إلى آخر بانتقاله من لوحة درامية إلى أخرى، من أمام ابواب المطارات إلى قلب الشارع وحِراكه. وذلك دون الحاجة إلى إثقال خشبة المسرح بالأغراض والإكسسوارات، فالإضاءة تقسّم الفضاءات الدرامية، والموسيقى تقوم من ضمن ما تقوم به، بتقطيع اللوحات الدرامية.

أسامة حلال وعلاء كريميد، وفرقتيها الشبابيتين يكسران الإحباط المتنامي في الزوايا السورية للشارع الثقافي، وينجحان في تقديم عرض يثير اهتمام الجمهور الذي ملأ صالة الحمراء حتى في اليوم الرابع لعرضه، جمهور ليس شبابياً يبحث عن اكتشاف الفضاءات الجديدة فقط، بل من جميع الأعمار ومختلف الشرائح الاجتماعية. جمهور لم يقبل بسويّة طرح فكري أو فني تعيدنا إلى ما قبل ٢٠١١، إذ وفي الوقت الذي يُعيد السوريون فيه اكتشاف ذواتهم وطاقتهم وإمكاناتهم، الأمر الذي يُكلّفهم أبهظ الأثمان، ويتراجع المثقفون إلى حجرات مكاتبهم، يبدو في عرض «سيلوفان» محاولة أخرى جادة جداً لنفض الغبار عن المسرح السوري الذي وصل القحط به إلى الإغراق في الشكلانية والفراغ من المحتوى، اليوم نرى عرضاً بكل جمالياته الشكليّة يشتغل على مضمون اثقل وأعرض من مساحة الخشبة القديمة.

فرقة سما للمسرح الراقص:

حور ملص، دارية جميل، لانا فهمي، محمد شباط، حسن رباح، مازن نحلاوي، عمر قرقوط، حسن برزاوي

كريوغراف: علاء كريميد.

الموسيقيون : نزار عمران ، صلاح نامق ، قصي الدقر ،ناريك عبجيان.

فرقة كون المسرحية :

مدير تقني: حكمت داوود.

مدير منصة : زكريا السعدي.

تصميم إضاءة : أدهم سفر.

فوتوغراف: ميس شربجي.

تنفيذ ملابس: ورشة حكمت داوود.

مدير إداري: ريم خطاب

سينوغرافيا و إخراج: أسامة حلال

شكر خاص :

د. ماري ألياس ، د.نبيل أسود, فادي شاهين ، يمنى أبو الذهب.

من عروض فرقة «كون»:

حكاية علاء الدين- جثة على الرصيف / عن نص المسرحي السوري الراحل «سعد الله ونوّس»- «الدونكيشوت».

الموت بالمرصاد للإعلاميين الجدد..

عائلة بأكملها تواجه الموت، عائلة كانت تحاول العودة من منفاها في تركيا إلى المنزل في تلبيسة من حمص الجريحة. حين اعتقلهم حاجز أمني عند (إيكاردا) بالقرب من حلب ، حيث تمّ تعذيبهم بشكل وحشي قبل قتلهم جميعا. عائلة اثنان من أفرادها ناشطان إعلاميان: «عمر عبد الرزاق اللطوف» المعروف ب (عمر الحمصي) و«محمد جمعة عبد الكريم اللطوف.

«عمر الحمصي» أحد أبرز الناشطين الإعلاميين في الثورة السورية، فهو أحد مؤسسّي «الهيئة العامة للثورة السورية»، ومسؤول عن المكتب الإعلامي فيها، وأوّل مؤسّس لغرفة إخبارية وهي غرفة «أخبار حمص»، وأحد مؤسسّي «تنسيقية تلبيسة» وتجمع «أحرار حمص»، وعلى تواصل مع القنوات الإعلامية لنقل الأوضاع الميدانية والحديث عنها كما الناشط الإغاثي والإعلامي «محمد عبد الكريم جمعة اللطوف» وهو أحد أهم المصورين في «تلبيسة».

ولاحقاً، ليس ببعيد زمنياً على الأقل، وبشكلٍ أكثر عبوراً للموت الخاطف رحل أنس الأحمد. ببريقٍ أكثر لمعاناً في العيون، بفرحٍ اختزنه حلم الشباب، وبقسوة أقل..

أنس الأحمد، شاب من شباب مدينة المعضمية في ريف دمشق، بدأ نشاطه مع بداية الحراك الثوري، تظاهر وهتف وغنّى، إلى أن اعتقلته المخابرات الجوية في مطار المزة العسكري – فرع التحقيق.

من مواليد ١٩٩٤، توفّي أنس الأحمد بعد ١٨ عشر صيفاً، في آخرها صيف ٢٠١٢ كان أنس الأحمد ناشطاً إعلامياً، وعضواً في مجلس قيادة الثورة في ريف دمشق، ناطقاً باسمه ومتحدّثاً إلى القنوات الإعلامية عن الأوضاع في ريف دمشق وتطوراتها.

في يوم ٢٠١٢/١٠/٢٣ خرج الأحمد مع باقي الشباب والأهالي الذين خرجوا لتشييع ضحايا المجزرة التي ارتكابها قوات النظام في معضمية دمشق يوم ٢٠١٢/١٠/٢٢، لكنه لم يعد. إذ قضى أنس الأحمد وآخرون في القصف الذي استهدف المشيعين، ليتلوا القتلى قتلى، ومشاريع قتلى الغد تحمل على الأكتاف أكفان قتلى البارحة...

كاريكاتير العدد - حرية الرأي - علي فرزات

المؤسسة التعليمية في مواجهة القمع

سارة مراد

قبل وقتٍ ليس بالطويل، وقّع ما يزيد عن مئة وعشرين مثقفاً وفناناً سوريا بياناً يعلنون فيه تضامنهم مع عميد كليّة الآداب في محافظة الرقة الواقعة في شمال سوريا، الدكتور رشيد الحاج صالح، والذي قدّم استقالته بعد تعرّضه لمجموعة إزعاجات مسّت شخصه وحرم الكليّة التعليمية من قبل رائد في الجيش السوري، هدد فيها العاملين بالسلاح. إلاّ أنّه ومن اللافت أنّ الدكتور الحاج صالح سبق له وأن تعرّض للاعتقال من قبل فرع المخابرات الجويّة، وبحسب ما توارد من معلومات فقد وجّهت للدكتور الحاج صالح تهم: التحريض على التظاهر التي يُعاقب عليها القانون السوري، مساعدة الطلبة المتظاهرين في الهروب من أيدي قوات الأمن، بالإضافة إلى تأمين الدعم اللوجستي للطلبة المتظاهرين داخل حرم الجامعة من أجل التظاهر، علماً أنّ التظاهر من دون الحصول على أذن مُسبق هو أيضاً جريمة يُعاقب عليها القانون السوري. وقد اطلق سراح الدكتور بعد ٢٤ ساعة. أيّاً كان، فإنّ تقديم الاستقالة بعد اقتحام حرم الجامعة، والصيغة التي أتّى فيها بيان التضامن، هي الهامة. إذ أننّا اليوم نجد موقفاً هو خطوة على طريق إعادة الاحترام إلى المؤسسة التعليمية وقدسيّة حرمها ورفض انتهاكه تحت تهديد السلاح، فليس الطلبة أو الأساتذة بمن يجب أن يتم الحوار معهم أو الاختلاف معهم بالأسلحة. اليوم يقف أكثر من مئة وعشرين مثقفاً وشاباً وفناناً سوريا بعيداً عن القضية الشخصية للدكتور رشيد الحاج صالح، وقريباً جداً من قضيّة دولة ومؤسساتها، في واحدة من انعكاسات فكر «المواطنة» الجديد إذ صح القول.

دارا عبد الله

للدكتور رشيد الحاج صالح

وفي نصّ البيان:

«نحن الموقعون على هذا البيان نعلن تضامننا مع الدكتور رشيد الحاج صالح، الذي قدم استقالته من عمادة كلية الآداب بالرقة، احتجاجاً على انتهاك حرم الكلية من قبل رائد في جيش النظام وتعديه على مراقب بالكلية وتهجمه على وكيل الكلية وتهديد العاملين في الكلية بالكلاشينكوف والقنابل».

إلاّ أنّه لم يمضِ وقت طويل حتى وجد المتضامنون أنفسهم في مجال تضامنٍ آخر مع زميلٍ لهم من الموقعين على البيان، طالب في الثالثة والعشرين من عمره، في سنته الخامسة من كلية الطب البشري في جامعة دمشق، ويتجدّد اعتقاله للمرة الثانية من قبل المخابرات السورية. ففي يوم الثلاثاء ٢٠١٢/١٠/٢٣ اعتقلت جهة أمنية غير محددة الكاتب السوري ابن مدينة القامشلي «دارا عبد الله».

دارا يكتب في صحيفتي «الحياة» اللندنية و«المستقبل» اللبنانية عن المسألة الكردية ومقالات تعالج الإشكالية الطائفية، وهو أحد أعضاء «تيار بناء الدولة» الذي تأسس في أيلول ٢٠١١ باعتباره أحد فصائل معارضة الداخل الداعية والملتزمة بالحوار كخيار وحيد للأزمة. في مقالاته، وبحسب ما يذكر أصدقاءه في الصفحة التي أسسّوها على موقع «الفيس بوك» للمطالبة بحريته يؤكدون على نبذه للعنف والسلاح، إلاّ أنّ صفحات مؤيدة للنظام السوري تناقلت أنّه «إرهابي» وعلى اتصال مع «الجيش الحر».